الوطنيين للدعوة لمؤتمر آنا يوليس عام ١٧٨٦ للنظر في هذه الخلافات والصراعات والخروج منها بحل قانوني وسياسي يضمن الوحدة الأمريكية، وإجتمع الكونگرس مرة أخرى بمدينة فيلادلفيا في ٢٥ أيار ١٧٨٧ وأنتهى بإعلان الدستور الإتحادي للولايات المتحدة الأمريكية في ١٧ أيلول ١٧٨٧ المعمول به –بعد إضافة ٢٢ تعديلاً دستورياً– وحتى اليوم، والحال كذلك في ألمانيا. وإذا ما أدركنا طبيعة هذه الحملة السياسية ضد الإصلاح السياسي والقانوني للنظام السياسي في العراق على أساس الوحدة السياسية، عرفنا عمق ومستوى أزمة العقل السياسي لجانب من المعارضة السياسية العراقية.

المبحث الثاني

الأمن الإقليمي والفيدرالية

يعتمد الإتجاه الرافض لتطبيق الفيدرالية في العراق أيضاً على حجج وأسانيد منها أن الدول المجاورة للعراق لاتقبل هذا الحل وتطبيق الفيدرالية، بإعتباره عملاً لايتلاءم مع الوضع والظروف الداخلية لدول جوار العراق ويؤثر سلباً على الوضع السياسي والإستقرار الداخلي فيها.

يقيناً أن النتائج الهامة من تطبيق الفيدرالية منها تحقيق مبدأ الديمقراطية والحرية السياسية من التعددية الحزبية، وإحترام الحقوق والحريات العامة للمواطنين دون تمييز وتفرقة. فضلاً عن ضمان وجود المعارضة السليمة للحكم، وجعل مصالح الشعب الحقيقية في إتخاذ القرارات السياسية هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يصبح من المفيد القول ان قضية بهذا الحجم والتعقيد وتداخل الحدود الإقليمية لتلك الدول بكُردستان العراق، فهي تكون بالطبع والضرورة منزعجة من النظام الفيدرالي، الذي يؤدي الى تحقيق الديمقراطية والحياة المدنية والحرية السياسية وانعدام الرقابة المركزية المطلقة على المطبوعات ووسائل الإعلام العامة. لذا هي تتطلع إلى نهايته والقضاء عليه بأسرع وقت ممكن حتى لاينتقل العدوى ولايثور الشارع في بلدانهم، وكذلك الدول الأجنبية الخارجية أيضاً ترى من مصالحها وستراتيجيتها أن تدعم الدول المجاورة للعراق لذا لايمكن لها أن تتعامل مع هذه الفيدرالية بحسن النية وصدق الغرض وعين الرجاء.

تحقيق هذه المباديء الإنسانية العامة في ظل نظام الفيدرالية، والتي تجعل من المجتمع العراقي مجتمعاً متماسكاً متجانساً، ومن ثم يكون في وضع متميز عن المجتمعات المجاورة التي يعيش أكثرها في ظل حكم مركزي مكثف ومتخلف. تحقيق هذه المباديء الإنسانية بالتأكيد هي ذاتها تثير ظهورها وتطبيقها في العراق الشكوك والمخاوف هذه الأنظمة الإقليمية المجاورة وليست الفيدرالية ذاتها.

تثبت أحداث التاريخ والوقائع المعاصرة، انه عن طريق هذه المركزية الشديدة في العراق يصل الحكام الدكتاتوريون الى الحكم ويتم إعلان الحرب وتهديد السلم والأمن في المنطقة بقرار شخصي منهم، وكان من نتائج تلك الأنظمة المركزية الحرب العراقية–الإيرانية، وغزو الكويت، وتدمير كُردستان والأهوار، فضلاً عن هذا التخلف العام في جميع نواحي الحياة وربما بحكم مركزي آخر، يكمل مشروع الحرب المقدسة شمالاً وغرباً.

وعجبي شديد، عندما يختار شعب ما في دولة ما، نظامه السياسي وشكل الحكم الدستوري في بلده، ويحاول إختيار أفضله إستناداً إلى التجارب التاريخية والمنطلقات العلمية، كيف يمكن لقدوة هذا الشعب وهم من السياسيين والمثقفين أن يقفوا ضد علاج مشكلة الحكم في بلادهم بحجة الحفاظ على أمن غيرهم وبشكل أكثر إلحاحاً من الإهتمام بأمن الوطن وشعبهم. والسؤال لهؤلاء القادة الأفاضل:

عندما اختارت أغلبية الشعب الإيراني الخيار الإسلامي كأساس للنظام السياسي في إيران هل استشاروا غيرهم في هذا الإختيار؟ أو هل سألوا الحكم التركي غير الإسلامي عن شرعية هذا الحكم

الإسلامي في بلادهم؟ أو الحكم العراقي الدكتاتوري؟

أو عندما رأى الشعب الكويتي بأنه لا «مجاملة في حرف من حروف الديمقراطية». فهل إستشاروا أحداً من الناس، أو أخذوا الإذن والموافقة من الدول المجاورة للكويت؟

حقاً إن أمرنا وحكمنا للأشياء لغريب، من جهة نلطم على وجوهنا ونبكي على سيادة بلدنا وإستقلال وطننا والتأكيد في كل مؤتمر وطني دوري وفي كل ندوة سياسية على وطنية الحلول لمشاكلنا، وإستقلالية قرارنا السياسي، ومن جهة أخرى نود أن نضحي بشعور أو بدون شعور بحقوق وأماني المجتمع العراقي المظلوم وذلك في سبيل أمن دولة أخرى. ثم ماذا بوسع المواطن العراقي، وإرادته وقوته، أن يفعل عندما يكون نظام البلد الجار حكماً دكتاتورياً مستبداً، هل له القوة اللازمة، أو الحق بإلزام وفرض إرادة الشعب العراقي عليه غصباً؟ أين ذهبت مباديء القانون الدولي العام والمساواة والإجماع الدولي في ميدان العلاقات الدولية؟

ثم، هل تحقق في الواقع بالكمال والتمام السلامة والأمن الوطني للدول المجاورة في ظل النظام المركزي المطبق في بغداد؟ وهل تمكن هذا النظام من القضاء على مصادر القلق واستفزاز الأمن الوطني لتركيا وإيران؟ حتى نأتي اليوم فنلوم ونحاسب نظاماً لامركزياً سياسياً متطوراً ونحجمه عن التطبيق بحجة عدم استفزاز هذه الدول. ومن خوّل الشعب العراقي المستضعف هذا الإختصاص القانوني القضائي بممارسة الوظيفة البوليسية لضمان سلامة الأمن الإقليمي لإيران وتركيا وغيرهما؟

تثبت الوقائع التاريخية والمعاصرة، انه منذ تأسيس الدولة العراقية ١٩٢١–١٩٢٢ وحتى اليوم، وفي ظل نظامها المركزي الشديد هناك تداخل مستمر في الشؤون الداخلية للعراق من قبل الجوار وبالعكس، فضلاً عن وجود الصراع المسلح، والخلافات الدائمة بشأن تحديد الحدود وحسن الجوار، سواءً كان السبب في ذلك، عيب في الحكم المركزي في بغداد وعلى قمته شخص الحاكم المنفرد، أو العيب فيهم وفي شخص حاكمهم المطلق أيضاً، بيد انه في جميع الأحوال لسوء حظنا وطالعنا الأسود لم يسعف الشعب العراقي أن ينعم بحق الحياة الطبيعية وبنصيب متواضع من الأمن والسلام. كما في الوقت ذاته، لم نستطع القيام بالواجب وتنفيذ تلك الخدمة «الإنسانية»: الحفاظ على الأمن الوطني لتركيا وإيران.

وبعد هذا كله، هل من العدل والضمير القول بأن فيدرالية كُردستان هي التي تهدد الأمن التركي أو الإيراني! أم هي كما ثبت عملت بجدارة متناهية وبتطبيق عملي فذ على ضمان وتحقيق المطامح والمصالح الحيوية للأمن لكل منهما، والدليل على ذلك هو ما نورده من آراء ومواقف الطرفين من الحركة الوطنية الكُردية وممثلي تلك الحكومات. هذا وعن أمن وسلامة وإستقرار الجارة تركيا، جاء في البيان الختامي للمؤتمر الحادي عشر للحزب الديمقراطي الكُردستاني الموحد في ٢٠ آب ١٩٩٣ مايلي:

> «إن الحركة الكُردية في كُردستان العراق تهتم إهتماماً كبيراً بالعلاقات مع الحكومة التركية وصيانتها وتعزيزها لأهميتها الفائقة سواء لكون تركيا أهم بوابة للإقليم أم كونها تحتوي على قاعدة الحماية الدولية ومنفذاً لإيصال الإمدادات والمساعدات

والتجارة. وإذا ما تم إغلاق الحدود التركية وحينها لن تستطيع أية قوة فتح الحدود».

وهذا قول لأحد قياديي الإتحاد الوطني الكُردستاني، وعضو المكتب السياسي فيه:

«نحن في الإتحاد الوطني الكُردستاني نرى أنه من الأفضل بذل قصارى الجهد لعدم السماح لأية جهة بالاعتداء على جارتنا –تركيا م.هـ– من داخل أراضينا...»[١].

هذا عن إلتزام الحركة الوطنية الكُردية في العراق تجاه الأمن التركي، أما عن الدفاع عن أمن واستقرار الجارة إيران. الثابت تاريخياً أن الحركة الكُردية، منذ زمن بعيد، قد كسبت ثقة الحكومة الإيرانية ولها معها علاقة سياسية وعسكرية جيدة مستمرة، قد تحالفت كثيراً وفي مناسبات عديدة قوات الطرفين في العمليات العسكرية «الجهادية» المشتركة ضد نظام الحكم في بغداد سواء في زمن الشاه أو في ظل الحكم الإسلامي الحالي والجميع على علم بأن القوات الكُردية قد ساعدت العسكر الإيراني بالدخول إلى عمق كُردستان العراق وضرب المنشآت النفطية في كركوك في نهاية الستينات والثمانينات، لاندري لمصلحة من كانت تقدّم تلك التضحيات والجهود في النفس والمال إن لم يكن لصالح الأمن الإيراني في جانب كبير منها والدليل على ما جئنا به هو قول الدكتور روحاني رئيس مجلس الشورى الإسلامي في إيران، حيث وجه مراسل صحيفة كيهان العربي[٢] السؤال الآتي إلى سيادته:

«السؤال: يبدو أن ستراتيجية الحكومة الإسلامية الراهنة هي التركيز قدر المستطاع على تنشيط الجبهات الشمالية وفي كُردستان العراق؟

الجواب: لاتنس أن إهتمام الجمهورية الإسلامية بشمال العراق لم يبدأ خلال المرحلة الراهنة بل يمتد جذوره إلى سنين خلت، حيث أولت حكومتنا إهتماماً فائقاً بإنتفاضة الشعب العراقي وفي كُردستان –القصد هنا هو ما حدث في الثمانينات وليس إنتفاضة عام ١٩٩١م.هـ– ودافعت عن آماله وطموحاته... إلا أن العامين الماضيين –١٩٨٥– ١٩٨٦م.هـ– شهدا تقارباً وتعاوناً أكثر من ذي قبل، حيث سعت الجمهورية الإسلامية إلى تنشيط الجبهات الشمالية والإستفادة منها كورقة ضاغطة على النظام المهتريء في العراق واستقطبت كل الحركات الثورية الكُردية المناضلة ضد نظام صدام»[٣].

وحقاً انه كما جاء في البيان الختامي للمؤتمر الحادي عشر للحزب الديمقراطي الكُردستاني الموحد الأخير أن:

«التجربة الديمقراطية في إقليم كُردستان العراق لايمكن أن تشكل خطورة على الأمن القومي لدول الجوار وإنما أضحت هذه التجربة عامل أمن واستقرار في عموم المنطقة. إن شعب كُردستان يصبو إلى التعايش السلمي والأخوي مع الشعوب والقوميات الجارة».

١– السيد عمر فتاح، عضو المكتب السياسي للإتحاد الوطني الكُردستاني، جريدة المؤتمر، العدد ١٥ في آب ١٩٩٣.
٢– كيهان العربي، العدد ١١٠٦ في ٢٧ حزيران ١٩٨٧.
٣– المرجع السابق.

لانجافي الحقيقة إذا قلنا –أنه منذ زمن ليس بقليل– مهما كلفنا أنفسنا حالاً وعملاً وشغلنا فكرنا وصرفنا الملايين على قضايا الأمن والتسليح والتدريب والقتال – وذلك بدلاً من تعميم ونشر التربية والتعليم والثقافة والإهتمام بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية – علينا أن لاننسى ولانغفل عن الحقيقة المرة أن تحديد المصالح الدولية والإقليمية، خطوطها الحمراء والخضراء محددة مبينة على الخريطة السياسية الدولية أمام جميع أصحاب العلاقة والأطراف، وإذا ما إجتاز أحدٌ هذه الخطوط فإن قوات الدولة المعتدى عليها وإن تقاعست دوائر أجهزتها الأمنية والإستخباراتية ولم تكن على علم بالتدخل والإعتداء فإن القوات الدولية – تحقيقاً لمصالح الدول الكبرى – لاتلقاها في خارج حدودها الإقليمية بل في العمق الداخلي لها، وإن التدخل العراقي في الكويت خير دليل ومثال على ما نقول، وإنه من الأوهام –على الأقل في هذا الزمن الصعب، عصر الهيمنة الأمريكية– تصوّر بعض القادة والسياسيين الوطنيين أن لهم دوراً وتأثيراً أو أنهم يشاركون في رسم وتعيين خرائط المنطقة أو يساهمون في تخطيط السياسة الدولية. فضلاً عن هذا، هناك منظمة الأمم المتحدة التي تمثل الشرعية الدولية وهي –في ظل العصر الأمريكي– تمارس نشاطها بغض النظر عن رضانا أو رفضنا.

لذا نرى الآتي:

من الخير والعقل ومن المصلحة الوطنية العراقية أن يكون همُّنا وعزمنا لترتيب البيت العراقي وتأمين الأمن الوطني الداخلي والسهر عليه والتأكد من ضوابطه وأبعاده وذلك بإشاعة الوعي الديمقراطي وإحترام حقوق الإنسان والجماعات القومية في الدولة وتطبيق المباديء العامة للحريات السياسية الأساسية أولاً وأخيراً.

ثم، هل قضية الأمن لجميع شعوب المنطقة لن تتحقق إلاّ من خلال وسيلة واحدة، هي القضاء على الأماني والآمال المشروعة للكُرد، نحن بوجودنا المشروع على أرضنا وديارنا ضمن هذه الدول أصبحنا حطب جهنم، فسقط منا بالقتل العام مئات الآلاف وفي العمليات المشؤومة «الأنفال» مئات الآلاف، وضحايا الغازات الكيمياوية الآلاف وحطمت طاقاتنا الإقتصادية ونهبت مواردنا المالية، تعرضنا منذ مئات السنين لسلب شخصيتنا القومية وطمس ذاتيتنا الثقافية وهويتنا الذاتية، وهم – أكثرهم– صامتون على ويلاتنا ومصائبنا، راضون على هلاكنا ودمارنا وحكامهم قاتلونا. لم يحركوا ساكناً إلا حين بدأت أحداث الإنتفاضة الجماهيرية في العراق عام ١٩٩١ لصالح الجماهير ومنها لصالح الشعب الكُردي. من هنا بدأ الرفض والتشكيك والاتهام ثم التهديد والتدخل والمحاربة. لاندري أنه لأجل إرضائهم بحجة المحافظة على أمنهم الوطني، على كل شخص كُردي أن يتجرع كأس السم بيده ويبيد نفسه، ذلك بغية تأمين سلامة وإستقرار هذه الكيانات المجاورة.

الفصل الثاني

الفيدرالية وخطورتها على المعاني

الوطنية والقومية

مقدمة

لايخفى على الجميع، عندما ينظر الى قضية أو حل لمسألة وطنية عامة فإنه من الواجب الوطني أن ينظر اليه من خلال المنظور الوطني العام، وبمقدار تعلقها بالمصالح العامة للمواطنين وحقوقهم، وبمركزية الصراع بين حق الشعب وارادته ومبدأ الديمقراطية واحكامه من جهة وبين الحكم المركزي والفرد والحاكم والدكتاتورية من جهة أخرى، وبمدى إرتباطها بالنظام السياسي والحكم في الدولة وتأثيرها على القوة الإبداعية والمتحركة للمجتمع ودورها في أولويات الصراع الحالية والمستقبلية بين الديمقراطية والدكتاتورية، فكما إقتربت هذه القضية والحل من قضية الوطن ووحدتها ووحدة الشعب وكيانها ومن محورية الصراع بين المركزية الفردية واللامركزية السياسية وهنا يشكل خصوصية وأهمية غير مألوفة في إهتمامات الأحزاب والتنظيمات السياسية والشخصيات المستقلة، يمتلك هذه الخصوصية، لأنها قضية وطنية عامة، وذات علاقة مصيرية بكيان الدولة ووحدتها. بل إرتباطها بمجمل التحرك السياسي الوطني.

ونكرر القول، أن تحديد العلاقة بين القوميات المتعددة في الدولة ذات القومية الواحدة هو أكثر تعقيداً وصعوبة من تحديد الرابطة القانونية والسياسية بين المواطن أو الشعب وبين السلطة العامة في الدولة ذات القومية الواحدة والتي تتميز بالتكامل القومي والوطني معاً، كما أنه أصعب من تحديد العلاقة بين الأحزاب والتنظيمات السياسية سواء تنظيمها في شكل الجبهة الموحدة أو في صيغة التحالف وتقريب أو توحيد وجهات نظرها وإتجاهاتها السياسية والايديولوجية؛ فرفض تطبيق نظام الفيدرالية في كُردستان من قبل دعاة وحاملي المصالح الوطنية وبالقدر ذاته من حماة مشاعل وشعارات الدفاع عن الحقوق القومية العربية أمر جدير بالملاحظة والدراسة. إذ هناك من يجد أن مؤتمر أربيل للمعارضة الوطنية الذي عقد في مصيف صلاح الدين قد «أرسى مؤتمر أربيل للشطر الأعظم من المعارضة سوابق خطيرة لمستقبل العراق بإتباعه نظام الولايات أو الفيدراليات لبلد موحد تاريخياً وسياسياً وجغرافياً وثقافياً واقتصادياً، فضلاً عن الوحدة السكانية البشرية»[1].

ورأي آخر ينبه فصائل المعارضة بالإلتزام بواجباتها الوطنية وعدم الخروج عليها، وعليهم معرفة حدودهم لانهم «لايتمتعون بالصلاحيات القانونية أو السياسية التي تؤهلهم للبت في هذا الموضوع... – الفيدرالية –»[2]؛ ومن الطبيعي جداً القبول بهذا الرفض من هذا الجانب من المعارضة العراقية ذلك

١- نبيل ياسين، الثوابت العراقية، تقسيم العراق ليس حلاً لمشكلة وحدته، الحياة، العدد ١٠٨٩٨ في ١٩/ ١٠/ ١٩٩٢.
٢- د. ليث كبة، ما سبق.

لأنها في الأصل ضد الإعتراف بحق تقرير المصير للشعب الكُردي فكيف يرضى ويقبل بهذه الفيدرالية التي هي في الأصل إحدى مساراته وإفرازاته وهي تمثيل الجانب التطبيقي لذلك المبدأ الانساني العام.

فضلاً عن ذلك يجمعهم هدف واحد هو تبرير وجود حكم مركزي واحتكار السلطة مرة أخرى في يد فئة أو جماعة معينة أو في يد أبناء قرية واحدة[1].

وبعد هذا العرض الموجز، نقوم بتقسيم هذا الفصل الى هذين المبحثين:

المبحث الأول:

الفيدرالية وخطورتها على المصالح الوطنية

المبحث الثاني:

الحجج القومية لرفض الفيدرالية

١- بعد اعلان اتفاقية (بيان) ١٩٧٠ كنت في حديث مع زميل عربي لي في الجامعة وكنت سعيداً وفرحاً من صدور هذه الإتفاقية وبنبأ تعيين خمسة وزراء كُرد في مجلس الوزراء العراقي. بادرني زميلي هل أنت سعيد بمناسبة تعيين هذا العدد من الوزراء الكُرد. قلت: نعم، وهل هذا قليل؟ جاوبني وقال ببساطة شديدة جداً: إن هناك تسعة وزراء هم من قريتي!

المبحث الأول

الفيدرالية وخطورتها على المصالح

الوطنية العراقية

تتطلب دراسة تطبيق نظام الفيدرالية في كُردستان والتعرف عليها إمعان النظر في المواقف والآراء والإجتهادات التي تعارض هذه النبتة الصالحة في كُردستان –الفيدرالية– التي يعتمد انكارهم ورفضهم على حجج ودوافع وطنية منها الدفاع عن الوحدة الوطنية وضمان سلامة الأراضي العراقية، وعلى أساس الوقوف بالمرصاد –وبالغاز الكيمياوي– ضد أية حركة إنفصالية وضد أية محاولة لتقسيم وتجزئة الوطن المقدس. وبحجة أن في تطبيق هذه الفيدرالية الفتية خطورة على تلك المصالح والمزايا الوطنية وتبعاتها وهدم وتخريب لوحدة الأراضي العراقية وفيها فناء للدولة العراقية ولسيادتها وفيها بذور شرور للدول الإقليمية والعالم.

هذا ومن الضروري البحث والتحقيق في الأسباب والدوافع التي أدت وساعدت بروز هذه الأفكار والطروحات غير الصادقة ومدى صحتها وقوة سندها السياسي ومسوغها القانوني.

نقول ابتداء بالنسبة لتأمين حقوق الكُرد السياسية والقانونية وفق حل سلمي إنساني، اولا، نتفق مع العقل السياسي الوطني العراقي، أن الأصل الذي يجب أن يستند اليه هذا الحل هو أن يتجه بالأساس نحو التأكيد على التلاحم التاريخي والترابط المصيري المستقبلي بين القوميتين العربية والكُردية وباقي القوميات العرقية والدينية في العراق. ثانياً، من الواضح جداً أن الإعتراف والتطبيق معاً لتلك الحقوق المشروعة لن يسير في طريق سليم هادىء بعيد عن المخاطر والتهديدات الدولية والإقليمية والداخلية إذا لم يتفقا معاً وإذ لم نعالجهما بالعمل المشترك بنفس الروحية والوطنية الصادقة. وإنطلاقاً من هذه الحقائق التي تحدد الإلتزام الشديد الدقيق بسلامة الوحدة الوطنية!

وأما عند البحث عن الصيغة القانونية والشكل الدستوري ووفق أركان القانون العام الداخلي التي تمكن الشعب الكُردي من ممارسة حقوقه القومية نعتقد أنه ليس من عمل العقل السياسي أن يستمر الجدل والنقاش المشوب بالتشكيك وعدم الإطمئنان والثقة حول نوع النظام القانوني المستقبلي، وتترك الحساسية والعصبية القومية في غطاء وطني بصماتها وآثارها على تلك الحقوق وعلى تلك العلاقة الوطنية بين أبناء الوطن الواحد.

أن واجب السياسيين الوطنيين، والوطنيين الصادقين هو أن يحرروا أذهان وأفكار المواطنين العاديين، الناس الأبرياء من أفكار العصبية سواء كانت مغلفة وملفوفة في أفكار وطنية أو إسلامية أو قومية وآثارها المدمرة، لم تبق لدينا بعد تلك وهذه الكوارث والمآسي الرهيبة التي أصابت الشعب العراقي بسبب السياسات الخبيثة لنظام الحكم الدكتاتوري في بغداد لايزال أرض الوطن وشعب العراق رهينتَيْن لدى الحاكم الظالم والسياسة الدولية، اذن والحال بهذا الحال المؤلم أن مصير الأمن والسلام للوطن والشعب مرهون بنجاح الفكر الإنساني والديمقراطي للمعارضة الوطنية العراقية

وحليفتها الأصلية طبقة الكادحين والمستضعفين من أبناء شعبنا في الداخل في تحليل وتقييم طريق الحل الذي وصل اليه جزء من الشعب العراقي وإتفق عليه جميع قطاعات الشعب الكُردي الأحزاب والتنظيمات السياسية الحزبية وجميع الحركات الإسلامية الكُردستانية وجميع المستقلين الكُرد فضلاً عن جميع رجال العشائر والقوات العسكرية الكُردية التي كانت موالية الى حد ما لنظام الحكم في بغداد قبل الإنتفاضة الآذارية المباركة عام ١٩٩١. لم يبق من بين أبناء الشعب الكُردي معارض لهذا الحل الفيدرالي ماعدا وبإستثناء عدد قليل جداً وهم الآن في حضن السلطة في بغداد، اذن في داخل الوطن من يقف ضد الفيدرالية هم السلطة الحاكمة ومناصروها، فباللّه عليكم، أيها السادة المعارضون هل من العقل السياسي الوطني التحالف مع فكر السلطة والوقوف ضد هذا الحل القانوني السليم.

الإتفاق على تأمين وضمان الحقوق الكُردية وبيانها ودراستها لايعني أبداً، كما يفسره البعض، بأنه يقف ضد المهمة المقدسة مهمة تحرير الشعب العراقي وإسقاط هذا النظام الفاسد. فالتمسك بالحلقات المفرغة من الرفض والإدانة أدى الى ضعف مناعة الفكر السياسي للمعارضة الوطنية، لذا فهي لم تنظر حتى اليوم بجدية الى المسائل والقضايا التي تستمر في وجودها وغليانها والتي تعوق الوحدة الوطنية والمشاركة الفعلية في إدارة الدولة إعتقاداً منها –وهذا حقها– أن نقطة المركز تنحصر في (اسقاط النظام) وأن الحكم المستقبلي المجهول مابعد حكم صدام بإمكانه السحري، على تجاوز جميع العقد والمشاكل السياسية والمسائل الإجتماعية والإقتصادية المعقدة التي وقفت عقبات كؤود أمام وحدة الصف الوطني وتحقيق الإستقرار والإنماء والإعمار لتضع الوطن والمواطن العراقي في مسار جديدة ملؤه الديمقراطية والتعددية السياسية والعدالة الإجتماعية ودولة المؤسسات، تلك أمنية مشروعة وعادلة إلاّ أنّها ليست سهلة التطبيق والتحقيق حتى لو مرت على نظام مابعد رحيل نظام صدام سنوات. هذا من جانب، ومن جانب آخر لانجافي الحقيقة إنْ قلنا أن العمل السياسي للمعارضة العراقية لايقوم في عمومه على أسس منطقية معقولة رغم كونه جاداً مثابراً في رغبته في المصلحة الوطنية. ومصممة على الوحدة الوطنية لتجنيب الوطن المأزق السياسي الذي وقعت فيه دول أخرى كثيرة.

إنّ الشعور بالوطنية الحقة والتقيد بالعدالة الإنسانية يستلزمان الجميع إعادة النظر والتحقيق في الأمر الذي فيه التأكيد على المواقف الصائبة – الجبهة الوطنية الموحدة، ميثاق العمل الوطني، العودة الى أرض الوطن – ونبذ الطروحات الخاطئة – التشتت والتفتت، سياسة المحاور، النسب المئوية في إختيار المسؤولية – قبل أن تذكر الأجيال القادمة بأن جيلنا لم يكن على مستوى المسؤولية الوطنية وأخطأ سياسياً وأصر على الخطأ خلال سبعين عاماً. وركز على نقطة واحدة (اسقاط النظام)، إلا انه لم يفعل شيئاً لأجل كيفية ادارة الحكم والدولة في العراق. أكرر القول أن آلية إدارة الدولة والجماهير، هذه النقطة، لم تفكر فيها المعارضة بشكل جذري وتفصيلي وهي في الحقيقة ليست أمراً سهلاً ميسراً. ينبيء التاريخ السياسي العراقي بأن ممارسات العمل الوطني كانت تنحصر في الصراع الحزبي

«الإسلامية، الشيوعية، القومية، البعثية» وأدى الى أضعاف الروح الوطنية وإنهيار فكرة الإلتزام بمبدأ الديمقراطية التطبيقية أدى هذا الوضع في الجانبين في الداخل والخارج الى إنعدام حالة الحوار والنقاش الحر المفتوح وإثارة جميع القضايا التي تهم المجتمع العراقي يشارك فيه جميع المثقفين والمفكرين والسياسيين لتوضيح الرأي وتحديد الكلمة وإعادة النور الى ساحة العقل السياسي العراقي والإبتعاد عن الحكم المطلق على قضايانا العامة بالهجوم أو الدفاع، الرفض أو القبول. ليس من العقل والمنطق أن نتشبث بالحكم المركزي المتشدد وهو من صنع الحكام والنظم الفردية. ليس من المعقول أن لايجد جانب من المعارضة الوطنية في إنكاره ورفضه للامركزية السياسية إلا هذا الواقع المركزي المزري ينطلق منه كأساس للحكم المستقبلي للعراق ودون مواجهته ونقده وبيان عيوبه وكشف حقيقته.

تغيرت أغلب مجتمعات العالم من المركزية المشددة الى عدم التركيز، ومن عدم التركيز الى اللامركزية الإدارية ومنها الى اللامركزية السياسية، ومن الدكتاتورية الى الديمقراطية، ومن احتكار السلطة من قبل فئة معينة الى مشاركة سياسية لجميع الفئات الشعبية في الدولة.

حصل هذا التطور السياسي والإداري حتى في أعرق الدول المركزية –السعودية، عمان، بحرين، السودان، اليمن– خلال ما يقارب العقدين من الزمن إلا اننا لم نتغير، ولم يتغير أسلوب تفكيرنا السياسي الذي يرتبط بالقيم العائلية والقرابة والعلاقات الشخصية والفئوية، عليه أضعنا فرصاً لم تتح لغيرنا كما اتيحت لنا – حكومة ملكية محافظة غير باغية قبل ١٩٥٨، حكومة جمهورية وطنية حكم الراحل عبدالكريم قاسم قبل ١٩٦٣ – لتغيير وتطوير مجتمعنا وتجاوز تخلفنا السياسي في فهم صحيح للديمقراطية وإدارة الدولة وتقييم وضعنا الإجتماعي والإقتصادي.

جعل هذا الفهم القاصر لجانب من المعارضة العراقية بتركيبتها الحالية وبأبعادها البشرية والتنظيمية والإدارية والفكرية غير قادرة أو لاتريد التعامل مع حقوق الكُرد بنواحيها كافة، وليس من جانبها السياسي فقط، ولاتستطيع أن تقدم –حتى نظرياً– أكثر مما قدمه الحكم الدكتاتوري –تطبيقاً صورياً– ونستدل على قولنا هذا بإيراد بعض النصوص المتداخلة للمعارضة العراقية ونظام الحكم في العراق، حيث يجد القاريء من الصعوبة التفريق والتمييز بينهما لما فيهما من التوافق والتطابق في المعنى والمبنى النظري:

جاء في بيان مؤتمر «نصرة الشعب العراقي» للمعارضة العراقية في طهران في عام ١٩٨٦ بشأن حقوق الكُرد الآتي:

«يتبنى كافة حقوق الشعب الكُردي المشرد ضمن الوحدة الوطنية»

وكذلك جاء في بيان للقوى المعارضة العراقية في ٢٧ ك٢ ١٩٩٠ ما يأتي:

«حل المشكلة الكُردية حلاً عادلاً ومنح الكُرد حقوقهم القومية والسياسية المشروعة من خلال تطبيق وتطوير بنود إتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠ نصاً وروحاً التي فرضها الشعب العراقي. وضمن نطاق الوحدة الوطنية».

هذا ما سطرته المعارضة الوطنية، أما بالنسبة لنظام الحكم في بغداد وما سطرته في شأن حقوق

الكُرد فالحال هو نفسه ولانجد فرقاً بينهما، حيث جاء في بيان له حول المسألة الكُردية: «إقرار الحقوق القومية لإخواننا الأكراد ضمن الشعب العراقي في وحدة وطنية متآخية وتثبيت ذلك في الدستور»

من كل ما تقدم، وهذا بعض ضئيل، لانجافي الحقيقة إنْ قلنا بأن الحركة الإصلاحية الكُردية في العراق –نقصد بمصطلح الإصلاح معناه العام المطلق– هي أعمق وأسبق من الحركة الإصلاحية العربية في العراق، وبالأخص في الجوانب والقضايا التي تتعلق بالحقوق والحريات الأساسية للمواطنين والعمل لأجل تقييد السلطة المطلقة في الدولة. وذلك ضمان لتأمين هذه الحقوق والحريات في العراق.

١– تبنّت هذه الحركة الإصلاحية الكُردية شعار تطبيق مبدأ الديمقراطية، والتعددية الحزبية، وإحترام الرأي الآخر، لتكون هذه المباديء الإنسانية أساساً لعلاقة الفرد مع الدولة وضحّت من أجل «الديمقراطية للعراق، والحكم الذاتي لكُردستان» بمئات الآلاف من الضحايا الأبرياء وتدمير كُردستان. وذلك منذ الأربعينيات وما قبلها وشاركها في التضحية والدعوة الحزب الشيوعي العراقي. ولايزال يكرر المطلب المشروع الآتي:

«يعتبر باطلاً كل نص تشريعي مهما كان مصدره، إذا كان من شأنه تقييد حقوق الشعب الكُردي القومية والديمقراطية»[١].

وفي العمل لأجل النظام القضائي في العراق، ورد في مشروع نظام الحكم الذاتي الذي قدمه الحزب الديمقراطي الكُردستاني في العراق بتاريخ ٩ آذار ١٩٧٣ نص يتضمن تطوير النظام القضائي وتشكيل محكمة دستورية، وذلك لضمان سيادة القانون وإستقلال القضاء وحياده. على النحو الآتي:

[... تؤلف محكمة دستورية عليا من عدد من الأعضاء يتم تعيين نصف الأعضاء من قبل السلطة التشريعية الإقليمية وتختص بما يلي:

«دستورية وقانونية القوانين الإقليمية... دستورية القوانين المركزية...»

هذا فضلاً عن ضرورة وجود محكمة إدارية بجانب القضاء العادي، وذلك حرصاً لتحقيق المشروعية والشرعية الدستورية والقانونية في الدولة.

ومن جانب تنظيم الجيش والقوة العسكرية العراقية وتأمين الأمن والطمأنينة في الدولة، لاتزال الحركة الإصلاحية الكُردية تصر على أن

«يكون إعلان الأحكام العرفية في الولاية أو المحافظة – كُردستان م.هـ– في حالة الحرب أو وجود خطر حقيقي بالعدوان الخارجي بموافقة المجلس التشريعي للولاية...»

مع الإحتفاظ بحق السلطة العامة في الدولة في:

«إرسال قوات إضافية الى منطقة كُردستان في حالة التعرض لهجوم خارجي أو

١– نص مذكرة الحركة الوطنية الكُردية، قدمت للحكومة العراقية بتاريخ ١١/ ١٠/ ١٩٦٤، الكتاب الأزرق، ص٣٤.

وجود تهديد حقيقي على الجمهورية العراقية»[١]

ومن جهة نظر الحركة الوطنية الكُردية أن

«انتصارات البيشمركه... انتصارات للشعب العراقي أجمع بجميع قومياته وطوائفه وقواه الوطنية والتقدمية فالحركة الوطنية الكُردية جزء هام وأساسي من الحركة الوطنية والديمقراطية العراقية وإزدادت أهميتها في هذه المرحلة التي أصبحت فيها كُردستان قلعة ثورية لكل المناضلين عرباً وأكراداً وأقليات أخرى»[٢]]

وفي شأن الإعلام وعالم الصحافة وإحترام الرأي الآخر نورد هذا المثال البسيط، يقول الصحفي العراقي ليث الحمداني في مقال له بعنوان «قراءة پانورامية في آفاق العقل الصحافي العراقي» الآتي:

«... استنسخت السلطة... قانون تأميم الصحافة المصرية لتقوم بتعريفه وتنهي به كل المحاولات الجديدة لاعادة الحياة للعمل المؤسساتي في القطاع الخاص الصحفي، فأنهى ذلك القانون سيء الصيت مرحلة كانت تبشر بعودة الحياة الصحفية...»[٣].

بيد ان الصحافة الكُردية أدت دوراً مشرفاً ومشهوداً للحفاظ على الكلمة وصدقها وحماية مبدأ حرية التفكير والإتجاه وإحترام الرأي والرأي الآخر حيث:

«لعبت الصحف التي أصدرتها الحركات القومية الكُردية وبالتحديد (التآخي) و(النور) دوراً بارزاً في فسح المجال أمام الكفاءات الصحفية التي إبتعدت عن المهنة بعد تأميم الصحافة فقد عمل فيها العشرات من المحترفين أذكر منهم عبدالله الخياط وفائق بطي وعزيز سباهي ومجيد الونداوي وصادق الأزدي وجعفر ياسين وحسام الصفار ونصير النهر وسعيد الربيعي ورشيد علي كرم وفاروق سعيد وسليم طه التكريتي وغيرهم...»[٤].

خير دليل لهذه الحقيقة الساطعة هو ما يشاهده الجميع في كُردستان منذ تحريرها من سلطة النظام الدكتاتوري في بغداد إثر الإنتفاضة الآذارية المباركة عام ١٩٩١، أصبحت قلعة ديمقراطية لجميع العراقيين، ووجد جميع عناصر المعارضة الوطنية العراقية ملاذه ومستقره فيها، في جزء من وطنه العراق.

لكن هذه الحالة السابقة والصحية لاتروق للأسف مَنْ هم في الحكم وبيدهم السلطة والدولة، لذا جاء الردّ على هذه الأفكار الإنسانية والإصلاحية من قبل نظام الحكم في بغداد وفق الرأي الآتي:

«لقد تحركت جيوش الردة مرة أخرى... وكانت نتائج التحرك مريرة أيضاً... ودفعت بالأحداث الى غير الوجهة التي كان يتطلع إليها حزب البعث العربي الإشتراكي،

١- من مذكرة ١١/ ١٠/ ١٩٦٤ للحزب الديمقراطي الكُردستاني، الكتاب الأزرق، ص٣٨٠.
٢- أنظر مشروع الحكم الذاتي في ٩ آذار ١٩٧٣.
٣- نديم احمد الياسين؛ المسألة الكُردية مواقف ومنجزات، بغداد، ١٩٧٥، ص١٥.
٤- كتاب الأزرق، ص٤١.

والجماهير العربية والكُردية في العراق»[١].

ووجدوا في هذه المقترحات والآراء ذات الأوجه الاصلاحية من جميع نواحي الحياة السياسية والقانونية والعسكرية، بأنها:

«أجراس خطر بدأت تقرع ولقرعها صدى يصمّ الآذان ولن يسمعها بالتأكيد من إرتبط بأكثر من عمالة وجهة إستعمارية»[٢]

وإني أضع هذه الحقائق وبدون رتوش.

ذكرت هذ الحقائق المرة، أرجو أن لايفهم منها أن القصد هو إبراز عمق التمايز والإختلافات في المجتمع العراقي، حيث تطمس حقيقة القاسم المشترك بين العراقيين جميعاً.

بيد ان أمام هذا الفهم القاصر الذي يعتمد على نظرة الإنكار والإتهام الجاهز والتشكيك المبرمج وفي جميع الأحوال تغيب فيه الرؤية الواقعية للأمور والوقائع، وتفرض أساليب الرفض والإتهام والتشكيك والتفكير الإنفعالي نفسها، وبالتأكيد أن هذه الأفكار والإتجاهات السياسية السلبية لسلطة الحكم في بغداد ولجانب من المعارضة السياسية العراقية هي التي تؤثر على الفكر السياسي العراقي وتُفقده عنصر التأثير والدور الحقيقي الفعال الحيوي في تشكيل وبناء الواقع العملي الصريح في شكل المشروعات والمقترحات الإصلاحية لعراق المستقبل، وتحصر العقل السياسي العراقي في حدود الحكم المركزي والإلتزام به. والتي تستهلك جهداً وتنفي دور المعارضة الوطنية وتجعلها تنفي نفسها عن الحاضر المتطور، والمستقبل كقوة فعل وتغيير، وبمهمة الشاهد على الحركة التاريخية التي تحكم الحاضر والمستقبل بعقدة الماضي ودليل على هذا، نلاحظ أن الكُرد يطالب اليوم لمواطنين عراقيين حكماً مدنياً عصرياً يقوم على أساس الإتفاق والإتحاد والتحالف مروراً من التعددية القومية والتعددية السياسية الحزبية وصولاً الى الوحدة الوطنية وذلك وفق الحقيقة السياسية التالية: الوحدة من خلال التعدد، والوحدة التي يثيرها التعدد والتنوع فضلاً عن بناء نظام قانوني وقضائي متطور يحقق المشروعية الدستورية ونظام مدني سياسي ديمقراطي مبني على إحترام وضمان الحقوق الإنسانية وحقوق الجماعات القومية في الدولة.

تواجه هذه المباديء المشروعة والتي تعتبر من أوليات النظام السياسي السليم في الدولة، رفضاً صريحاً! يفهم من قبل الحكم الدكتاتوري البوليسي في بغداد وانصاره ومن الناس البسطاء المعذورين لقلة العلم بالشؤون السياسية بيد أنّه من الصعب فهم رفضها من قبل عناصر المعارضة الوطنية العراقية التي تقف بإصرار وعناد لايقل عن إصرار الحكم في بغداد، وتحت حجج وذرائع واهية لا أساس لها في الواقع ولا في الخيال ضد كل قدر معقول من الحقوق المشروعة للكُرد في العراق. إذ يعتقد أن «ما يتعلق بالفيدرالية هو شعار غير واقعي من شأنه أن يسبب لوطننا المشاكل والمآسي، والفشل الذريع لوحدتنا الوطنية... والغريب انهم يذكروننا بفيدراليات سويسرا وأوروبا... متجاهلين ان لنا وطناً اسمه العراق وهو ذو سمات ومواصفات وظروف عراقية وليست

١و٢- أنظر صحيفة الزمان، لندن، العدد ٦٥١ في ١٠ حزيران ٢٠٠٠.

سويسرية...»[١] لاندري ماذا يضير أن نقتبس النظم الإدارية والسياسية من دول العالم، ألم نقتبس، تاريخياً، هذه الصور وتلك من نظم الحكم والقوانين الأجنبية – الجنسية، المحاسبات، البلديات،... الخ– واليوم أليس الجزء الأكبر مما يدخل في حياتنا ومعيشتنا اليومية من الصناعة والتجارة وغيرها أجنبياً؛ ثم ما هي تلك السمات والمواصفات الذاتية الشخصية للمواطن العراقي – بإستثناء الثقافة الإسلامية لغالبيتهم– تميزه وتفرقه من بقية خلق اللّه. هذه الإتجاهات الجاهلة الشوفينية هي ثقافة السلطة وبالأخص هي من معلومات وإجتهادات الرئيس القائد، إذ يقول إنّ «العراقيين أثبتوا للعالم انهم شعب من طراز خاص»(!)[٢] دون تحديدٍ للمواصفات والشروط الخاصة لهذه الشخصية العراقية الفريدة.

كأنّه يريد أن يقول لنا أن الشعب العراقي هو شعب اللّه المختار. والصحيح الذي أعتقده وأردده دائماً بشأن العلاقة بيننا والآخر هو الآتي:

ليس الغرب «الغير» كله خير ونحن كلنا شر.

ولا الغرب «الغير» كله شر ونحن كلنا خير.

وأكرر أيضاً نحن لسنا كل شيء والغير لاشيء. أو نحن لاشيء والغير كل شيء.

بخلاف ما سبق نصل الى حقيقة أخرى هي أن المعارضة الوطنية، التي همها أمن الوطن وسلامة الشعب، عليها أن تدرس تجارب الشعوب وتفتح عينها وعقلها على الحلول والوسائل السليمة التي تلجأ إليها بقية المجتمعات للوصول الى الأمن والسلام في اقطارها، فالحل الفيدرالي أصبح موضوعاً سياسياً وقانونياً وكأساس لحل مسألة الحكم وأزمته لعديد من دول العالم ومنها السودان ومشكلة جنوب السودان، وأمام هذه المشكلة يحاول النظام السوداني والمعارضة السياسية السودانية الإبتعاد من مرحلة تطبيق نظام الحكم الذاتي، والوصول الى الحل الفيدرالي نتيجة الصراع المسلح والدموي وأيضاً حصيلة حوار مرهق وطويل بين النظام وحركة تحرير جنوب السودان، وبسبب تلك الكوارث والمآسي أصبح النظام الفيدرالي هو طريق الحل للسودان، وان أول ما تتميز به مشكلة الجنوب مقارنة بالمسألة الكُردية في العراق هو تجاهل المركز والحكومة المركزية للحقوق المشروعة للمواطنين، وكمثال وحقيقة محزنة لهذا الحال، ذكر الدكتور منصور خالد الآتي: «نشير الى نداء ساسة الجنوب بشأن إدخال شرط في مسودة دستور الحكم، في عام ١٩٥٥، يشير الى إمكانية قيام النظام الفيدرالي بين الشمال والجنوب. وكيف لقي هذا النداء إهمال وإزدراء النخبة الحاكمة الجديدة التي اعتبرته ضوءً للخيانة»[٣]، أو أنه على الأقل –نكرر– هو «من مخلفات عصر الجواد والدرع»[٤].

١- د. عبدالزهرة العيفاري، الحوار وصياغة برنامج وطني لعراق المستقبل، صحيفة الوفاق، لندن، العدد ٢٧٠، ١٩٩٧/٦/١٩.

٢- أنظر مجلة الف باء العراقية، الرئيس القائد إستقبل السادة المهنئين بعيد الأضحى، بغداد، مارس، ٢٠٠٠.

٣- الدكتور منصور خالد، وزير خارجية السودان الأسبق، الأزمة السياسية في السودان وطريق المستقبل، السياسة الدولية، العدد ٩٤، القاهرة، أكتوبر ١٩٨٨، ص١٨٢.

٤- محمد عمر البشير، ما سبق.

وكانت أولى مشكلات الحكم في السودان، هي في نظامه المركزي وتركيز السلطة في العاصمة، حيث سبب خللاً شاملاً في الدولة. تلك الحرب الأهلية المدمرة بين الشمال والجنوب منذ عام ١٩٥٥ وحتى اليوم –عام ٢٠٠١– وإنه من المفارقات المحزنة والساخرة، أنّ الجميع في السودان يتبنّى الحل الفيدرالي، حيث صرح محمد أمين خليفة رئيس وفد الحكومة السودانية الى إحدى مفاوضات الحكومة مع قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان – حركة تحرير جنوب السودان –بأن:

«حكومته مستعدة لتبني نظام الحكم الفيدرالي على غرار التجربة النيجيرية، ليكون أساساً لحل مشكلة جنوب سودان»[١]

وكذلك قال الفريق حسان عبدالرحمن رئيس أركان الجيش السوداني بأن:

«السودان بلد كبير متعدد القوميات ومساحته كبيرة جداً والنظام الفيدرالي هذا أقر بواسطة المجلس القومي. الناس كلها جاءت وجلست مع بعض، من كل الفئات والقبائل، من كل أقاليم السودان، وتوصلوا الى أن هذا النظام هو أنسب نظام – الفيدرالية م.هـ– لحكم السودان»[٢].

بل أكثر من ذلك، أصبح النظام الفيدرالي بالنسبة للأخوة الإسلاميين السودانيين من الثوابت السودانية وأساس الحل السلمي لمسألة جنوب السودان لذا عليه «يجب الإعتراف بالتنوع في اطار وحدة جامعة يقوم عليها النظام الفيدرالي كوسيلة مثالية إرتضاها الجميع لإدارة البلاد»[٣] لذا إقتنعت الحكومة السودانية اليوم بعد أربعة عقود من الدمار والدم –نكرر– ومعها جميع التنظيمات والقوة السياسية المعارضة والمؤيدة للحكم بأن الدولة الفيدرالية هي الوسيلة الوحيدة للحفاظ على وحدة السودان، وهي الحل لمسألة الصراع المسلح بين الشمال والجنوب التي تواجه السودان منذ إستقلاله وتهدد بتفككه. وان الإستقرار لايوفره ويحققه ولاتتوفر شروطه ولاتقوم وتستقيم دعائمه في السودان جنوباً وشمالاً الا من خلال النظام الفيدرالي.

بيد أن هذا التأخير المتعمد للإعتراف بالحقيقة الذي أخذ عمراً زمنياً يقارب أربعة عقود وحصد من الأرواح البشرية مئات الآلاف ومن مالية وميزانية الدولة عشرات المليارات من الدولارات هذا التهوين والإستغفال والإستهتار بحقوق الناس، المواطنين الجماعات البشرية المميزة والتعامل معها بالرفض والإستنكار أو التعامل معها بلغة السلاح والدمار، أدت هذه الأسباب والدوافع غير المشروعة للإستمرار في الإنكار وفي التضليل والكذب للحقوق المشروعة لأهل الجنوب، الى أن يأتي وفد جنوب السودان الى مفاوضات أبوجا وهو اكثر تشدداً وتصلباً وتصميماً في مطالبه بل وأكثر من ذلك تمسكه بحل سياسي جديد وهو قيام نظام كونفيدرالي في السودان بدلاً من الدولة الفيدرالية.

كما يسير اليمن اليوم أيضاً بهذا الإتجاه الحضاري والمنحى الديمقراطي، إذ قال سالم صالح

١– جريدة «الحياة» اللندنية العدد ١٠٨٤٧ في ٢١/ ١٠/ ١٩٩٢.
٢– كيهان العربي، ٤ تموز ١٩٩٢.
٣– محجوب عروة، السودان: بناء الثقة المتبادلة بالتراضي والوفاق، الحياة، العدد ١٠٨٠٧١ في ١١ سبتمبر ١٩٩٢.

محمد (عضو مجلس الرئاسة) أن «وثيقة العهد تتضمن الفيدرالية»[1] لليمن كصيغة مقبولة لحل الأزمة اليمنية.

وختاماً نقول إنّ التوجيهات الوطنية التي ترفض هذه الفيدرالية فيها نبرات جاهلية فكرية، وخشبية تفكير، ودعوة لشوفينية سياسية، المفروض هو أن نتّعظ ونفهم من التجارب والوقائع المؤلمة وما سارت عليه الشعوب الإقليمية والمجتمعات الدولية وبناء عليها أن نفكر في وضع مقترحات وحلول لمشاكلنا السياسية والإقتصادية والإجتماعية وغيرها وليس عن طريق فرض الذات وإنكار الغير.

١- وثيقة العهد والإتفاق التي تم التوقيع عليها في عمان من قبل الرئيس اليمني الشمالي ونائبه «الجنوبي» وبقية ممثلي الأحزاب اليمنية في ٢٠ شباط ١٩٩٤.

المبحث الثاني

الحجج القومية-العربية لرفض الفيدرالية

هكذا وقفنا في المبحث السابق على بعض مفاهيم رفض تطبيق الفيدرالية وفق فكرة الوطنية «العراقية» التي تعيش في تصورات وأذهان بعض الكتاب والسياسيين والأحزاب الوطنية العراقية، وقد وقفنا على كون الباعث والدافع رفض هؤلاء السادة الكرام والتنظيمات السياسية، هو محاولة الإبقاء على الدولة في صورة مركزية متشددة والحفاظ على ما هي عليه. وإبتغاء تلافي أوجه عدم التركيز ورفض إعتماد اللامركزية السياسية فيها، أي بمعنى تصور الدولة العراقية كما يجب أن تكون –أي كما هي كائنة الآن– لا كما هي مقترحة أن تكون دولة لامركزية سياسية.

والآن نعقد هذا المبحث لدراسة الفكر القومي «العربي» المعارض لهذه الدولة المقترحة وشكلها السياسي الجديد أي الدولة كما يجب أن تكون لا كما هي كائنة.

النظرية المركزية التي يتبناها المعارضون لنظام اللامركزية في عمومه والفيدرالية في خصوصها والتي إلتزمت بها الحكومات العراقية المتعاقبة المختلفة في التطبيق منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ وحتى اليوم، ويشاركهم العقل السياسي للمعارضة العراقية تنحصر حدودها في مسألة الحكم والنظام السياسي في الدولة بوصفها صراعاً على الحكم وكسبه وليس صراعاً على فهم وإدارة الدولة وتطورها وإنشاء دولة المؤسسات الدستورية، أي أنّ هدفنا وقضيتنا كمعارضة سياسية ينحصر في الحصول على السلطة السياسية في الدولة «تداول السلطة» حسب، وليس كيفية تداول إدارة الدولة والالتفات إلى قضاياها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية الملحة وما يزيد الهم والقلق في وضع المعارضين للفيدرالية أنه لايزال حضور فكرة المركزية ورفض اللامركزية سواء على أساس نظام اللامركزية الإدارية الإقليمية أو اللامركزية السياسية كأساليب لتنظيم الحكم في العراق هو الذي يستقر في مخيلتهم وعقولهم لذا تقاوم طرح المسألة الأساسية أزمة الحكم وأسبابها من أساسها وجوهرها. فهي تكتفي بالقضاء على نظام الحكم الحالي وبناء نظام مركزي آخر على انقضائه وعليه يجب أن يظل الحكم مركزياً وفي العاصمة بغداد بالذات، وانه لمقتضيات التطور الإداري في العالم، فان الحاكم يمنح بإرادته الحرة المنفردة قدراً محدداً من اللامركزية ويطلق عليه تارة مصطلح «اللامركزية» وتارة أخرى «الحكم الذاتي» في كلتا الحالتين لايتعدى الأمر حدود اللامركزية الإدارية الإقليمية، وبالقدر ذاته يكون مبرراً وسنداً لمحو الذاكرة الكُردية وإبدالها بذاكرة دونية وذيلية، ومحاولة لطمس أو نزع الهوية الكُردستانية عن شمال العراق. هي ثقافة سلطوية نخبوية فوقية ووسيلة مفيدة لخدمة الحكم المركزي وللتمييز الإجتماعي، وثقافة قائمة على إبعاد وإحتقار الثقافات الأخرى انها ثقافة تنكر على الآخر أسسها وعنوانها وحقها في ممارسة خصوصياتها وفقاً لقيم التعددية والديمقراطية هي فلسفة نظام المركزية في حدود العراق، وأما عن إعلان اللامركزية السياسية «الفيدرالية» في الدولة التي تمثل في أبسط معانيها إثراءً للثقافة الإنسانية ومحاولة جريئة من قبل

الفقه القانوني والسياسي العراقي، للخروج من مأزق أحادية الفكر والنظر ورفض الإنسلاخ من الذات وضد نزع الروح من الثقافة القومية للجماعات القومية المتعددة في الدولة ومنع العمل للحاق بمنظومة ثقافة السلطة التي هي بشكل أو آخر ثقافة لاتعترف بأنّ للآخر ذاتيته وخصوصياته القومية إلا في حال كونه تابعاً ومضافاً اليها، وكأنه لامقام لإخواننا العرب –في العراق– ولا وطن لهم، ولا وحدة، ولا دور في الحياة إلا إذا كان مرتبطاً بنوع من هذه الثقافة الأحادية الجانب والإتجاه. ونحاول هنا أن نتناول بالتعريف هذه الآراء والتوجهات القومية العربية وفق ما جاء في نظر أصحابها سواء وجدت في النصوص الدستورية أو في آراء الكتاب والباحثين السياسيين أو في ثنايا مناهج الأحزاب والتنظيمات الحزبية والحركات السياسية، وفق الترتيب الآتي:

أولاً: النصوص الدستورية.

نورد فيما يلي عدداً من النصوص الدستورية في هذا الشأن وهي كالآتي:

أ– أكد النص الدستوري الذي جاء في المادة (٢) من الدستور المؤقت العراقي الصادر في عام ١٩٥٨

«م٢: العراق جزء من الأمة العربية»

وبعد ذلك، إلتزم بها جميع الدساتير المؤقتة العراقية بشكل وآخر. حيث ورد في الدستور المؤقت العراقي لسنة ١٩٦٤ الآتي:

«م١: الجمهورية العراقية دولة ديمقراطية إشتراكية تستمد ديمقراطيتها وإشتراكيتها من التراث العربي وروح الإسلام. والشعب العراقي جزء من الأمة العربية هدفه الوحدة العربية الشاملة...»

كما تكرر نص المادة (٢) للدستور المؤقت العراقي لعام ١٩٥٨ في الدستور المؤقت لعام ١٩٧٠ وجاء حرفياً في المادة الخامسة منه كالآتي:

«أ: العراق جزء من الأمة العربية»

وجاء التأكيد على هذا النص في مشروع الدستور لعام ١٩٩٠، حيث جاء في المادة الثانية منه ما يأتي: «العراق جزء من الوطن العربي، يعمل لتحقيق الوحدة العربية الشاملة».

ثانياً: جانب من الفكر القومي العربي المناصر للحكم في العراق:

من البديهي أنّه يتفق مع هذه النصوص الدستورية جانب غير قليل من القوميين العرب من مختلف الإتجاهات والأيديولوجيات من الناصريين الى البعثيين إذ يقول الكاتب القومي محمود الدرة بلسان الكُرد أنفسهم ويبدي نصيحته لهم كالآتي:

«الثوار الأكراد مهما بلغ التعصب أو قصر النظر في رؤية الحقائق، يجهلون إستحالة قيام الحكم الذاتي لهم في القسم الكُردي الصغير التابع للعراق... وأن مثل هذا الحكم –إذا وجد– لايدوم أياماً...»[١].

١– سامي الغمراوي، ما سبق، ٣٧٨–٣٨٢.

ويرى العسكري القومي المرحوم عزيز العقيلي في إعلان نظام اللامركزية الإدارية الذي يعتبر أحد أساليب التنظيم الإداري في الدولة في عام ١٩٦٣ أن

«منع أعطاء الحكومة نظام اللامركزية أي وافقت على خلق ما يسمى بمحافظة كُردستان في الشمال، هذا المشروع هو شبيه بمشروع بريطاني أعدّه المندوب السامي للسير پيرسي كوكس عام ١٩٢١ وفشل في محاولة تنفيذه حيث جوبه بمعارضة شعبية ورسمية لأنه يخلق دولة منفصلة في الشمال...»[١]

وصوت عربي قومي آخر ينكر أي حق للكُردي ويرى في إعتراف الحكومة العراقية بنظام الحكم الذاتي لكُردستان سنة ١٩٧٤ جريمة لاتغتفر إذ

«أن الحكم الذاتي لأكراد العراق خطأ كبير... لو كنّا مكان الأخ صدام حسين لما قررنا أصلاً مبدأ الحكم الذاتي الذي أقره للأكراد في شمال العراق... لأنهم بموجب مباديء حزب البعث العربي الإشتراكي جزء من الأمة العربية...»[٢]

ويؤكد عبدالغني عبدالغفور الذي كان أحد المنظرين الحزبيين للبعث الحاكم في العراق والذي إلتحق بركب المعارضة الوطنية العراقية مع نهاية القرن الماضي، على انه من الثوابت الوطنية أن نؤمن «بإستقلال العراق ووحدته وكونه جزءً من الأمة العربية»[٣].

ثالثاً: جانب من الفكر القومي العربي المعارض للحكم في العراق:

من البديهي جداً أن يكون هناك إنسجام وتكامل بين تلك النصوص التشريعية وبين هذه الآراء والتوجيهات السياسية التي هي تعبير عن أيديولوجية الدولة وإنعكاس لمنطلقاتها الشوفينية، بيد انه من المفارقات المحزنة، أن نجد لهذا الصوت القومي سنداً ودعماً شاملاً إسلامياً وماركسياً وقومياً من خارج دائرة النظام الحاكم في بغداد بل نجد فكراً احادياً حاداً، أن لجانب من الفكر السياسي للمعارضة الوطنية العراقية هو إنعكاس وصورة مطابقة لتوجه النظام الرسمي شكلاً وموضوعاً. والدليل على ذلك نورد النقاط الآتية:

أ- يؤكد برنامج تجمع الوفاق الوطني الديمقراطي المعارض على تلك النغمة وذلك بـ«تأكيد وترسيخ مفهوم كون العراق جزءً من الوطن العربي»[٤].

ب- جاء في برنامج لجنة تنسيق العمل القومي الديمقراطي في العراق ما يأتي:

«العراق جزء لايتجزأ من الأمة العربية والتيار القومي الديمقراطي هو جزء من الحركة القومية العربية»[٥].

١- سامي الغمراوي، ما سبق، ٣٧٨-٣٨٢.
٢- الشرق الجديدة، العدد ٢٤، السنة ١٧، لندن، التشرين الثاني ١٩٨٩.
٣- اليوم السابع، وثيقة سرية (٣) فبراير ١٩٩٠.
٤- الوفاق، برنامج تجمع الوفاق الوطني الديمقراطي العراقي، العدد ٥٦ في ١٩٩٣/٣/٢٦.
٥- الوطن، العدد ٧، أيلول ١٩٩٣، دمشق ص١٠-١١.

وأما نظرتهم للحق الكُردي، فلايختلف رأي هذا الجانب من المعارضة الوطنية العراقية، عن الطرح الحكومي الرسمي، والجدير بالذكر أن حملة الرفض القومي على مفهوم اللامركزية الواسعة وتطوير أساليب تنظيم الحكم في العراق ليست جديدة علينا، كما أنها ليست غريبة على المراقب للتجربة السياسية في العراق ونظرتها السياسية «الحزبية» على مشاكل الحكم والتخلف الإداري في العراق، وللتذكير والفائدة بدأ دعاة الرفض المطلق والتنديد القومي المستمر للحق الكُردي أياً كان أو يكون مدى هذا الحق وشكله السياسي والثقافي منذ تأسيس الدولة العراقية ١٩٢٠-١٩٢١ إذ يؤكد على هذه الحقيقة الباحثون الكُرد من خلال قراءتهم لآراء وبرامج وأفكار السياسيين والمسؤولين العرب وأحزابهم القومية. ويقول الأستاذ آزاد گرمياني الآتي:

«معارضة القوميين العراقيين لكل صيغة تعطي الكُرد نوعاً من الإستقلال الذاتي، وخوف بريطانيا من أن يكون للإستقلال الذاتي تأثيره على مصالح بريطانيا وتركيا وإيران»[١].

والدليل على هذا القول نأتي الى ذكره في النقاط الآتية:

١- يربط البعض مشروع الفيدرالية المطبقة في كُردستان بالأحداث الدولية «وإضمحلال المنظومة الإشتراكية على مسرح السياسة الدولية وبزمن "شرعية" المتغيرات السوفيتية... وإعلان حق تقرير المصير بوجود الرئيس الغالي... ومباركة البرلمان الكُردي بغياب البرلمان العربي العراقي، شأنه شأن أية مسرحية كوميدية»[٢].

٢- ويجد آخر الحل في الحكم الذاتي الداخلي وليس في نظام الفيدرالية لذا يجب النضال من أجل:

«الديمقراطية لعموم العراق والحكم الذاتي الحقيقي لكُردستان العراق هو الحل العملي الذي تجمع عليه أطراف الحركة الوطنية العراقية في هذه المرحلة التي تعيشها بلادنا».

٣- يعيش آخر في الأحداث والذكريات الماضية، حيث لايزال يعيش في العقد السادس من هذا القرن وليس بمقدوره أن يخطو خطوة متواضعة الى الأمام ويتأقلم مع ما إستجد من مفاهيم وتطورات في القرن الجديد؛ ففي نشرة للتيار القومي الديمقراطي في العراق نجد ما يأتي:

«... عدم القبول بأية صيغة، ذلك أية صيغة. بما يمس وحدة بلادنا الوطنية... إقامة نظام حكم ديمقراطي تعددي يكفل لجميع العراقيين حقوقهم في عراق واحد للجميع».

وجاء أيضاً في البيان الصادر عن المؤتمر القومي العربي الذي عقد في بيروت بين ١٠-١٢ أيار ١٩٩٣ الآتي:

«التأكيد على الأهمية القصوى للحل السلمي والديمقراطي للقضية الكُردية في

١- أطروحة الفيدرالية في العراق، بين مفهوم الوطنية والإسلام، د. عثمان علي «ئازاد گرمياني» الحلقة الأولى، مجلة ئالاي ئيسلام، العدد ١، السنة العاشرة، آذار ١٩٩٦.

٢- من أستنبول... والى الكويت، الوفاق، العدد ٥٢ في ١٩٩٣/٤/٢.

العراق بما يصون وحدة العراق ويحقق التطلعات القومية لكرد العراق ويشيّد الأساس المتين للتحالف بين عربه وأكراده».

تجد هذه الآراء والتوجهات السياسية ذات الثقافة القومية تأييداً من الإتجاه الماركسي، إذ جاء في إحدى نشرات هذا الاتجاه ما يأتي:

«وتعلم لجنة التنسيق جيداً أن ما تقوله لايؤثر على واقع الحال قيد شعرة، ذلك لأن الاستعمار الأنگلو- أمريكي- فرنسي سبق وإعترف بالمؤتمر الوطني الذي تبنى الفيدرالية، وأن الفيدرالية أتت الى الوجود بناء على قرار إستعماريّ مباشر وإلا لماذا غابت عن عبقرية جلال ومسعود كل هذه السنوات التي تمسكا خلالها بشعار الحكم الذاتي العقيم والمتهريء قدماً»[1].

كما جاء في برنامج لجنة تنسيق العمل القومي والديمقراطي في العراق:

«١- العمل من أجل تمتين أواصر العلاقات مع المنظمات والأحزاب القومية في الوطن العربي، فالعراق جزء لايتجزأ من الأمة العربية والتيار القومي الديمقراطي هو جزء من الحركة القومية العربية...» والتأكيد على تحشيد طاقاتها لتحقيق وإعتبار «الوحدة العربية ضد التجزئة بجميع صورها وأشكالها القطرية والمناطقية والطائفية...

- أن تأكيد شراكة العرب والأكراد في الوطن وتعميق الروابط في الوطن وتعميق الروابط المشتركة بينهما والتحالف بين الحركة القومية العربية والحركة القومية للشعب الكُردي هو السبيل لتأكيد الرغبة المشتركة والحرة في العيش المشترك، كما أن النضال من أجل الديمقراطية لعموم العراق والحكم الذاتي الحقيقي لكُردستان العراق هو الحل العملي الذي تجمع عليه أطراف الحركة الوطنية العراقية في هذه المرحلة التي تعيشها بلادنا»[2].

هذه النصوص التشريعية جاءت بتأكيد ومؤازرة من الباحثين والسياسيين السائرين في ركب النظام الحاكم في بغداد، فضلاً عما جاء من تأييد جانب من الأحزاب والتنظيمات الحزبية المعارضة للحكم يمكن مناقشتها وتحليلها على الوجه الآتي:

اولاً: في رأي الباحث أن الترديد المستمر والنص المتكرر لهذه الآراء القومية النظرية لايتعدى كونه زوبعة في فنجان تثار لتحقيق مكاسب حزبية وشخصية ذاتية وهي دعاوى سياسية لكسب الساحة السياسية. ثم أليس من حق غير العربي في هذا الوطن (العراق) بعد كل هذا أن يسأل: مَنْ جعل من المسؤول العربي في العراق المدافع الوحيد والممتاز عن حدود هذا الوطن، والوحيد الساهر على أمنه ونظامه الداخلي، والوحيد المحافظ على الأمن الستراتيجي الخارجي، والوحيد الذي بيده وتحت تصرفه منبع الإقتصاد والمالية في العراق والوحيد الذي يقرر سياسة الاعلام والثقافة

١- الماركسي، النشرة المركزية للمنظمة الماركسية العراقية، لندن، العدد ٢٩، السنة ٥ أيلول ١٩٩٣، ص٥.
٢- الوطن، العدد السابع، أيلول ١٩٩٣، دمشق، ص١٠-١١.

العراقية، والوحيد الذي يوجه سياسة التربية والتعليم في الدولة والوحيد الذي بيده أوامر الجيش العراقي لإعلان الحرب والقبول بالسلام والوحيد الذي بيده صكوك الغفران الوطنية يحجب الهوية الوطنية ويمنحها لمن اراد وشاء، والوحيد الذي في يده وثيقة الجنسية العراقية يمنحها لمن شاء واراد. والوحيد الذي يملك العراق بأرضه وسمائه ومياهه لذا فإنّ له الحق في التصرف في العراق بحكم تمليكه له. وله وحده أنْ يقرر أنّ الوطن العراق بكل اجزائه جزء من وطن العربي وأنّ جميع المواطنين العراقيين العرب ومعهم الكُرد والتركمان هم جزء من هذه الأمة العربية؟

وإذا جاء صوت عقلانيّ هاديء يضع النقاط على الحروف ويعكس الواقع الحقيقي للمجتمع العراقي ماذا يكون الرد؟

جاء في المذكرة السياسية للحركة الوطنية الكُردية في ١٩٦٤/١٠/١١ في المادة ١٢ ما يأتي:

[تعديل المادة الأولى من الدستور المؤقت التي تنص على أن الشعب العراقي جزء من الأمة العربية الى ما يلي: «الشعب العربي في العراق جزء من الأمة العربية»[١].]

اما الرد المؤلم جاء من مؤلف الكتاب الأزرق الحكومي كالآتي:

«المهم والمؤلم فيها أن ينحدر منشيء المذكرة التي نشرناها مؤخراً الى أن يطالب وبدون أدنى حياء..... بان الشعب العربي في العراق هو جزء من الأمة العربية»[٢].

كأن اصحاب المذكرة الكُردية أرتكبوا جريمة سياسية جسمية عقوبتها «الخيانة العظمى».

إنتقلت هذه الثقافة الأحادية النظر الى مثقفي المعارضة الوطنية العراقية اذ يذهب الكاتب السياسي العراقي عبدالله البياتي الى انه:

«لم يكن العراق بلداً عربياً وليس جميع سكانه من العرب، كما أن كون العراق بلداً عربياً لايعني أن حكومة العراق منحصرة وقاصرة على العرب... وهذا الإنتماء ينطلق من حقيقة أن العراق مرتبط بالبلدان العربية بوحدة التاريخ والثقافة واللغة والمصلحة والمصير... حتى إقامة نظام سياسي فيدرالي موحد في العراق لن يلغي الإنتماء العربي له ذلك لان هذا الإنتماء هو حقيقة جيوپوليتيكية ليس من السهولة حجبها أو تغييرها»[٣].

ثانياً: هناك حلقة مفقودة في جانب من الفكر السياسي العراقي لم يُتطرق اليها ولم يُبحث فيها لا من قبل التنظيمات السياسية أو من قبل الباحثين السياسيين والقانونيين والإجتماعيين. ما هو الجدوى من الإهتمام بقضايا القومية عند الشعب العراقي إذا لم يكن هناك إهتمام بالوطن!!

فالعمل القومي يبدأ ببناء الوطن فاذا لم تعمل للوطن فلن تقدر على عمل شيء للقومية وإنكار الشخصية الوطنية هو هدم الإنتمائين معاً، وهو يشبه الإهتمام بما هو موجود في الحي أو المحلة أو

١و٢- الكتاب الأزرق، الحكومة الوطنية ومشكلة الشمال، دار الجمهورية للطباعة والنشر، بغداد ١٩٦٥، ص٤١-٤٢.

٣- عبدالله البياتي، المعطيات الجيوپوليتيكية في سياسات العراق، جريدة الوفاق لندن، العدد ٣٦٣ في ٢٧ نيسان ٢٠٠٠.

إغفال شأن ما هو في البيت. لذا نقول أن هذه النصوص الدستورية ومادعمتها من أفكار وتوجهات سياسية مؤيدة لها من المناصرين أو المعارضين للنظام والتي تؤكد في جانب منها على الحقوق القومية المشروعة للعرب، ليس من حق أحد أو أي كائن أن يشك في شرعيتها في الوحدة العربية وحق سيادتها على أرضها الوطنية ولانقاش في دور العرب وأثرهم في الحضارة الإنسانية بيد أن هذا لايمنع من القول بأن الفكر السياسي القومي لايزال يتراوح بين المفاهيم السياسية النظرية والمثالية الفكرية ولايزال ما هو في العقل ليس هو في الواقع ويخشى بوجه عام التطرق والبحث في القضايا الستراتيجية والمستقبلية ويخشى مناقشة الحاضر، فالدولة لاتحترم رأي المعارضة، والمعارضة لاتحترم رأي الآخر الذي يعارضها. ثم هذه الأماني الموجودة في تلك النصوص القانونية وفي ثنايا البرامج والمواثيق السياسية، إن كانت هي حقائق مسلّم بها ثم أن النص التشريعي – الدستوري أو القانوني أن تجد في وقوعها ووجودها الحقيق في الواقع التطبيقي عن طريق العمل والإنجاز والبناء في حدود الحق والعدل وليس مجرد الخطاب السياسي الوجداني للنص الدستوري الذي لم يلتزم أصلاً من صاغه يعتقد أن كل ما يقال ويكتب ويصاغ دون الإلتزام العملي به ليس سوى عبث في عبث ووجوده بشكله الدعائي الصوري هو عبثية فكر البعث في بغداد منذ عام ١٩٦٣ لذا لايتعدى حدود صياغته، ووهم يصب في سلة أوهام البعث الحاكم في بغداد. فالإلتزام بمباديء القومية وحقوقها المشروعة لابد من مناخ ديمقراطي وضمان مباديء الحرية الفكرية السياسية والإجتماعية. ولكن كيف تتحقق هذه الحقوق في ظل الحكم الدكتاتوري البوليسي الذي راهن على إنتصار أطروحاته القومية عبر العبث بالحقائق التاريخية والإجتماعية ومن دون الإلتفات الى حاجات الإنسان الحقيقية من الحريات الأساسية وحقوق الإنسان، فكانت النتيجة غير المنطقية هذه الغربة وهذا الإنفصام المفجع بين الفكر القومي والفكر الوطني. وأرجو أن لايفهم في طرحي هذا، باننا ننعي دعوة قومية أو ندعو الإنسان العربي في العراق الى اليأس والقنوط بل ما أدعوه وأراه صائباً هو الإلتزام الصادق بمسار مرحلة النهوض القومي العربي والإجتماعي على أسس حضارية جديدة وذلك وفق الإلتزام بإحترام مباديء حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمواطن والتقيد بقواعد الديمقراطية. فمن مبدأ الحرية كأساس للعمل الديمقراطي يجب أن نبدأ وننتهي من بناء دولة الوطن ثم تأتي الدولة القومية.

ثالثاً: هذه التربية السياسية التي تعتمد على المفاهيم السيادية للقومية الغالبة وإحتكار ممثليها للدولة وإداراتها ومؤسساتها الى تنظيمات سياسية للمعارضة الوطنية العراقية. فالسياسي العربي المعارض هو المدافع الوحيد عن وحدة التراب العراقي، وهو المحافظ الأمين على الوحدة العراقية، وهو الساهر على وحدة الدولة العراقية كياناً وشعباً وعلى إستقلاله السياسي، ووحده يقف بالمرصاد ضد الإنفصال والتقسيم وهو وحده يدرك الأخطار المحدقة بالعراق وهو وحده يعرف ما هو خير وشر للعراق، هو السيد الوحيد وصاحب المصلحة الوحيدة في المعارضة الوطنية ومن المفارقات المضحكة، نجد أنه في التفكير الأيديولوجي الذي يعتمد على الفكر السلطوي والفوقي، وجد فكرة الخوف من «المؤامرة» و«الخيانة» و«الإنفصال» و«التقسيم».

يضاف الى ما سبق ماذا يحصل لو عكسنا الآية بالشكل الآتي – أليس هذا من الحق أيضاً وقلنا الكُرد في العراق جزء من القومية الكُردية، وكُردستان العراق هي وفق نظر الكُرد هي جنوب كُردستان وهذا لايعني أن كُرد العراق يريدون أن تخضع كُردستان العراق لاي قطر آخر وكُردية كُردستان لم تكن ولن تكون يوماً أمراً عنصرياً أو طائفياً أو عدوانياً بل أن هذا الإنتماء ينطلق من حقيقة وواقع الحال أن كُردستان العراق مرتبطة عضوياً بشرق وشمال كُردستان بوحدة «التاريخ والثقافة واللغة والمصلحة والمستقبل والمصير»[١] وكذلك الدين والعادات الإجتماعية، ذلك «لان هذا الإنتماء هو – أيضاً– حقيقة جيوپوليتيكية ليس من السهولة حجبها أو تغييرها»[٢] أو إلغاؤها في العقل والقلب. وأقدم مثالاً حضارياً لمثقفينا وسياسيينا من التجربة السودانية؛ إذ جاء في الدستور السوداني أي الدستور الدائم لجمهورية السودان الديمقراطية لسنة ١٩٧٣ في المادة الأولى منه، الآتي:

«جمهورية السودان جمهورية ديمقراطية إشتراكية موحدة ذات سيادة وهي جزء من الكيانين العربي والأفريقي...»

هل هذا النص الدستوري، حول السودان الى «بئر من النفط يباع ويشترى في السوق الرأسمالية العالمية»[٣] وهل هي «جمهورية بلا جماهير»[٤]. أم أن النصوص الدستورية والسياسية في العراق التي تؤكد تكراراً ومراراً على «الوحدة والحرية والإشتراكية» و«أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة» لم تجعل من «جمهورية العراق الخالدة في الماضي، جمهورية تضطهد التيار القومي وتحارب الأكراد وتستفز المسلمين ولاتتمتع برضى اليساريين والليبراليين»[٥].

رابعاً: هذه الآفة، والعقلية السياسية الخشبية –كما ذكرنا– التي رتبت حق المواطنة في شكل مقاييس وقوالب ودرجات المواطنة الممتازة والمواطنة من الدرجة الأولى أو الثانية... الخ، قد إنتقلت الى العقلية السياسية الكُردية إذ هي تحس بعقدة النقص وضعف في حق المواطنة، تعتبر مواطنتها من الدرجة الثانية وما دونها الطامة الكبرى فهي إقتنعت بها وقبلتها وإرتضتها، لذا لاتفكر منذ قيام ثورة ١٤ تموز في شغل الوظائف العامة في الدولة كوظيفة منصب رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء، وزارة الدفاع، وزارة الداخلية،...، لذا فهي بإرادتها تطلب أن «يكون أحد نواب رئيس الجمهورية كردياً....»[٦]، وترضى بالوزارات غير الفعالة في الدولة مثل وزارة العمل والشؤون الإجتماعية، البلديات، وزير الدولة، الإسكان، إذ ليس في تفكيرها شغل الوزارات الأساسية مثل الداخلية، الدفاع وغيرها.

وهي أيضاً بحسب إرادتها الحرة تقيد الحقوق المشروعة لشعبها ومنها مبدأ حق تقرير المصير إذ يقول الأستاذ الدكتور حسن الجلبي: «بفعل قبول الأخوة ذاتهم...»[٧].

١و٢و٣و٤– أقتبست من مقال سابق، للكاتب عبدالله البياتي.

٥– أقتبست من مقال سابق، للكاتب عبدالله البياتي.

٦– المادة ١٠–١ من مشروع الحكم الذاتي، قدمه الحزب الديمقراطي الكردستاني الى الحكومة العراقية في ٢٤ آذار ١٩٧٣.

٧– الحياة، العدد ١٠٩٤٠، في ١٩٩٣/١/٢٤.

تم تقييد هذا الحق الشرعي. أن الحق أياً كان أمر مقدس لايحق لكائن من كان أن يتصرف به أو يخلّ به دون وجه حق.

والدليل الآخر أنه جاء في قانون الحكم الذاتي لمنطقة كُردستان لسنة ١٩٩١ الذي كان مزمعاً أصداره في حالة نجاح المحادثات العراقية- الكُردية في عام ١٩٩١ نص شاذ يتعلق بموضوع حالة حصول تنازع الإختصاص بين السلطة المركزية وهيئات الحكم الذاتي.

إذ نصت (المادة ٢٢) من ذلك القانون:

«أولاً: لوزير العدل أن يطعن في قرارات هيئات الحكم الذاتي أمام هيئة الرقابة...

ثانياً: لرئيس المجلس التشريعي لمنطقة الحكم الذاتي الطلب من هيئة الرقابة بيان مدى موافقة مشروع تعديل قانون الحكم الذاتي للدستور».

ولجوهر قانون الحكم الذاتي يتبين من قراءة النصين مدى الإجحاف الذي يلحق بحق هيئات الحكم الذاتي، حيث هي أيضاً هيئات دستورية عراقية لها فقط حق الطلب من هيئة الرقابة، أي حق غير مباشر، أما وزير العدل فله حق الطعن وفي حدود زمنية معينة وهو حق مباشر هنا نحن أمام مؤسسات دستورية لدولة وهيئات الحكم الذاتي أيضاً هي هيئات دستورية عراقية كما قلنا، وهناك مبدأ قانوني عام هو المساواة أمام القضاء.

بيّنتُ هذا العيب القانوني البارز لأحد أعضاء وفدنا من حيث التمييز الصارخ بين هيئتين دستوريتين عراقيتين إحداهما لها حق الطعن والأخرى لها حق الطلب فقط، وفي موضوع واحد، كما بيّنتُ له بأن الأمر ليس قضية سياسية، بل قانونية بحتة تتعلق بحق شرعي عام هو حق اللجوء للقضاء وهو حق مكفول للناس جميعاً وهم سواسية أمام القضاء، بيد انه رد على إستفساري بكل بساطة وقناعة ذاتية متناهية بأنهم يمثلون سلطة مركزية هي أقوى من هيئات الحكم الذاتي، والأنكى من ذلك أنه مهما بلغت كفاءة ونضال المعارض الكُردي -بخلاف الحزب الشيوعي العراقي- ليس له حق تبوّء رئاسة حزب أو مؤسسة عراقية، والدليل أنه عند تشكيل الجمعية الوطنية العراقية للمؤتمر الوطني العراقي أختير الراحل ابراهيم احمد نائباً للرئيس وليس رئيساً رغم كفاءته وسنوات عمره. وكذلك المعارض الكُردي أياً كان وزنه السياسي والعسكري فهو يعتبر زعيماً كُردياً وليس زعيماً عراقياً. وانه قدر الكُرد يجب أن لاينسى بسهولة. «تلك سنوات طوال من نضال بين العرب والأكراد يوم داست حوافر عادياتهم أرض الصين تحت راية القرآن... يوم إندفع صلاح الدين الأيوبي مدافعاً عن عروبة الإسلام وقومية العرب...»[١] هذه المعادلة الصعبة بين تأكيد الذات بإستقلالية أو من خلال الآخر نجدها أيضاً في سودان. إذ يقول الدكتور فرانسيس دينق انه «يدرك الوشائج القوية التي تربط بين الشمالي والجنوبي ولكنّ الجنوبي يعاني صراعاً لأنه ليس شمالياً ويحاول أن يدرك هويته، وتلك هي مأساة جنوب السودان لان كل ما يقوله الشماليون للجنوبيين أنهم يمكن أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم في إطار نظام فيدرالي أو كونفيدرالي ولكنهم لايستطيعون أن يعالجوا أزمة الوجود الإنساني في

١- دار السلام، العدد ٣٤ في ١٤ أيار ١٩٩٤.

جنوب السودان إلا من خلال نظرية ضعيفة يرددها الشماليون وهي نظرية التعدد الثقافي التي لاتعدو أن تكون كلمة حق أريد بها باطل».

وحقاً فإنها أيضاً مأساة الكُرد فهو يعاني أيضاً من أزمة الثقة وفقر فكر السياسة العراقية وعدم صدقها وفاعليتها تاريخياً، وهذا هو بيت القصيد في انه ليس في مقدور نظام الحكم في بغداد ولا قدرة المعارضة العراقية إقرار الحقوق القوميات الكُردية، فالعقل السياسي للمعارضة الوطنية العراقية ليس لها الجرأة والقوة في الإعتراف بالقومية الكُردية كقومية مستقلة متميزة ولها الحق المطلق والطبيعي والشرعي في تقرير المصير.

فهي منذ عام ١٩٥٨ تردد عبارة سياسية مستهلكة وبصيغ تكاد واحدة من قبل النظام والمعارضة الوطنية. ما هو السر في وجود هذه الإزدواجية، هل مفهوم الكُرد أقل أصالة من مفهوم العرب، أو أن شبيه الشيء منجذب اليه؟

رابعاً: يجب الإلتزام في حدود العراق عن طريق الإقتنا ع بثلاث حقائق مرتبطة بعضها بالبعض الآخر وهي:

١- إحترام مبدأ الديمقراطية والتعددية السياسية.

٢- إحترام إرادة الشعب من خلال الرأي العام وحرية المواطن.

٣- إحترام شراكة العرب والكرد في أرض العراق.

ولايتم تحقيق هذه الحقائق العامة الا ببناء دولة المؤسسات وضمان سيادة القانون وتأمين حياد القضاء وإستقلاله. لاننكر يجب إحترام حق الجماعة القومية الغالبة عددياً في الدولة التي تتميز بتعدد القوميات وليس للأقلية أن تقف في وجه الأكثرية وأن ترفض وجهة نظرها وإرادتها عليها، كما أن هذا يتطلب من جانب الأكثرية أن تعلن موقفها بصراحة ودون غموض أو لبس من المطاليب والهموم والحقوق المشروعة للجماعات القومية التي لايصل رقمها السكاني لجماعة الأكثرية وعلى مفكري ومثقفي وأحزاب الجماعة الغالبة عددياً أن تتفهم مشاكل وهموم وسبب إنكماش الأقلية عن الإنتماء للدولة.

ولاتتحقق هذه القضايا الإيجابية إلا في الدول الديمقراطية التي فيها لمجموع الشعب بأكثريته وأقليته حقه في إدارة الدولة والمساهمة في الدفا ع عنها والعمل على سؤددها وعلوها بعد قناعته بالإنتماء اليها لكن عندما يطالب الكُرد الطرف الآخر في المعادلة وهم الأكثرية «العرب» بإحترام ارادتهم وحقوقهم ومطاليبهم. فيأتي الرد من هذا الطرف على انه من واجب الكُرد أيضاً إحترام إرادة ورغبات وأماني الشعب العربي في العراق.

أ- نقول ماذا لدى الكُردي ليقدمه للأخ العربي، هل يوافق على حق اللغة العربية في الإستخدام وهل يعمل للحفاظ على الأراضي العربية المهددة بالتكريد والتتريك. هل يوافق على العربي رئيساً وقائداً ومنفذاً للدولة وللمعارضة.

ب- هل عليه أن يحافظ على «وحدة الأراضي العراقية» وسلامة ترابها. لاشك أن هذا الأمر يشارك

فيه جميع قوى دول العالم والدول الأقليمية في المنطقة وحكوماتها فضلاً عن الإدارات والمؤسسات الفيدرالية لكُردستان إذن فلاخوف ولاحزن على هذه الوحدة الترابية.

ج- هل عليه أن يشارك مع المعارضة العراقية لإسقاط النظام الحالي نقول بإستثناء الحزب الشيوعي العراقي وعدد قليل من أعضاء المعارضة، نجد أن الحركة الوطنية الكُردية هي مثل المعارضة الدائمة والمستمرة وتاريخها السياسي وكفاحها المسلح يسبق جميع انصار وفصائل وقوى المعارضة الوطنية العراقية الحالية.

وفي ختام هذا المبحث، نقول بشأن من يقف ضد الحقوق المشروعة للكُرد أن يده تحمل السيوف العنصرية البعثية الحاكمة في بغداد، والسيوف الماركسية الأممية في دمشق، والسيوف الإسلامية في إيران تعانقت وإتحدت متسلطة على رقاب الضحية، الكُرد المستضعفين، وحركتها الوطنية الكُردية، وضرب المطارق المدمرة في وتد الأخوة العربية الكُردية في عراق حر وشعب سعيد ديمقراطي وطمس الوتد في جوف الأرض وإخفائه وخنق الصوت المنادي «¼W- بژي كُرد وعرب رمز النضال» لشاعرنا التقدمي الكُرد الراحل د. زاهد محمد زهدي، ثانية وثالثة ورابعة.

بشكل أو بآخر يبدو جانب من الأحزاب المعارضة كأنه مستمر في انتاج الدولة المركزية شديدة التركيز وتشديد القبضة المركزية، التي ضربت بالنار والحديد تاريخياً منذ تأسيس الدولة العراقية نوازع التعددية السياسية والديمقراطية السلمية. واللامركزية المتواضعة في الحكم وتقليص أو فناء حقوق الإنسان وحرياته من خلال المؤسسة المخابراتية الإستخباراتية وتركيز وتقوية الجيش وبناء الحصون والمعسكرات.

الدليل الحي على ذلك هو تجربة المقاومة الوطنية اللبنانية في نضالها الوطني المستمر وتمكنها من طرد قوات الإحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان، إذ من المعلوم تتصف دولة لبنان بصورة من الديمقراطية وللمواطن هامش من الحرية. السؤال ماذا استطاعت وماذا فعلت الجيوش الجرارة للعراق في حربها مع الكُرد، إيران والكويت.

الفصل الثالث

معارضة الفيدرالية بدوافع إسلامية

هناك إتجاه سياسي يعتمد على العقيدة الإسلامية المباركة في رفضه لتطبيق الفيدرالية في كُردستان العراق، وهي العقيدة التي ترتكز أساساً على توثيق الصلة بالله تعالى وإحسان الصلة والعلاقة بالناس جميعاً، وتدعو الحكام والمحكومين إلى الله تعالى وإلى الحق والعدل والحرية بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن.

هناك بعض التحليلات والحجج للفكر الإسلامي هنا وهناك تجاه الحقوق الكُردية تدعو للرثاء والألم، هذه الآراء والأفكار لاتظلم حقوق الكُرد وكُردستان بقدر تجنيها على الحقيقة وواقع الحال ونور الأحكام الإسلامية الساطع، ونورد جانباً من هذه الآراء الإسلامية وهي تبدأ بالنصح والإرشاد وإفهام الكُرد خطورة هذا الحل وآثاره الضارة على إيمانهم ودينهم، وأخيراً، التهديد والوعيد بسوء العاقبة.

الرأي الذي مفاده، أن الكُردي يرفض كثير الإسلام ويقبل بالقليل وهو الفيدرالية فما بال ذلك «النفر القليل» من الأخوة الكُرد الذين بلاشك نحسبهم «نفراً مسلماً ما باله يطالب بالقليل ويرفض الكثير والمسلمون في العراق لايضيرهم أن يأتي كردي على رأس السلطة في العراق»[١].

إن «الفيدرالية التي أعلنها المجلس التشريعي لكُردستان ضارة بالكرد أكثر من ضررها بالعرب في العراق مقارنة بالحل الإسلامي»[٢].

الفيدرالية التي أعلنها المجلس التشريعي لكُردستان، إنها تمثل «... المحاولة الصلفة لتحقيق حكم الصهيونية في تقسيم العراق بإسم تقرير المصير مرة وبإسم الفيدرالية أخرى»[٣].

أنظر هذا الأدب الإسلامي الجم؟ هذا القول في نظرنا بعيد عن جميع القيم الإسلامية والإنسانية، ويفقد البعد الأخلاقي للمسلم الحقيقي الذي عليه أن يلتزم ويطبق الحديث الشريف «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر».

ويجد رأي آخر ان هذه الفيدرالية تؤدي إلى «تقسيم العراق إلى مجموعة وحدات سياسية تحت عنوان الفيدرالية فلايعني غير إضعاف العراق وتفتيت شعبه وإضعاف دوره في مواجهة التحديات الحضارية والسياسية الراهنة في المستقبل. ورأي آخر يبشر بالشر وفناء هذه الفيدرالية بإعتبارها تدخل في سياق «الشعارات التي رفعت بعد حرب الخليج الأخيرة، فإنها لن تكون الا مثل سحابة صيف».

أقول بالنسبة لأصحاب الرأي الأول، والذين يركزون على «الحل الإسلامي» من حيث حسناته وإيجابياته فهي لاتعد ولاتحصى، انه بالنسبة لموضوع تطبيق الفيدرالية في كُردستان اليوم وغداً في العراق العزيز. لاشكّ أن أصحاب هذا الرأي حسن النية والشعور الطيب، ولكن الحق المطلق يفرض

١- فؤاد العاني، الطرق وطن الخلافة وطن واحد للأخيار، البديل الإسلامي، ١٠ تشرين الأول ١٩٩٢.
٢- محمد الآلوسي، لماذا نرفض الفيدرالية لأكراد العراق، الحياة، العدد ١٠٩٧٥ في ٢٨ شباط ١٩٩٢.
٣- بيان المكتب السياسي للحركة الإسلامية في العراق، ٩ تشرين الثاني ١٩٩٢.

القول أيضاً، أين ذلك الحكم الإسلامي الحقيقي الصادق، والحاكم المسلم الطيب، وذلك المجتمع الإيماني الإسلامي، لتجد المباديء الإسلامية من العدل والإنصاف والحق نفسها في أولويات الحكم والإدارة والقضاء؟

الثابت تاريخياً، أنّه منذ إنتهاء عصر الخلافة الراشدة وحتى اليوم بإستثناء فترات معينة ومتقطعة لم يعرف العالم الإسلامي تطبيقاً حقيقياً كاملاً لمباديء الإسلام الحنيف فيه وحدة الحكم، ووحدة في إدارة الدولة، ونزيد على القول بأنه لم يكن في التاريخ الإسلامي السياسي وحدة إسلامية في وطن إسلامي واحد، فالصراع الأول المسلح بدأ مع خلافة المسلمين الخليفة الرابع الامام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وإستمر الحال الى «أن أطل القرن الرابع الهجري حتى كان العالم الإسلامي يغرق في الفوضى والتمزق والضعف. فقد قامت دولة مستقلة للأمويين في الأندلس، وإستقل الفاطميون في أفريقيا. وشهد الجناح الشرقي من بلاد الشام دويلات مستقلة. فالإخشيديون في مصر والشام. أما في البحرين فكان القرامطة وقد عاثوا في البلاد فساداً. وتواصلت هجماتهم على المدن الإسلامية حتى أنهم ذبحوا الحجيج حول الكعبة وسرقوا الحجر الأسود. وظل في حوزتهم حوالي إثنين وعشرين عاماً. وإستقل الديلم في خراسان وفعل البويهيون مثلهم في فارس. كما أن البريديين أسسوا دويلة في البصرة وواسط. وربما كانت الخلافة العباسية أضعف سلطة بين هؤلاء جميعاً. مما شجع القواد الأتراك للزحف على بغداد والإستيلاء عليها. ولم يبق للخليفة غير سلطة إسمية ودعاء المنابر.

وفي وسط هذا الهول المطبق إنتهز الروم الفرصة وشددوا من هجماتهم على الثغور الإسلامية. فإزدادت غاراتهم على المدن الآمنة يقتلون السكان ويخربون، ينهبون ويأسرون[1]».

لانريد أن نفتح الجرح أو نجرح أحداً، لكن من حقنا أن نسأل ماذا حل بأهل بيت الرسول (ص) تأريخياً في ظل حكم تلك النظم المسلمة، هل وجدوا ذلك الكثير من الخير أو القليل منه، ومابالك بحق الكُرد، وحسبنا دليلاً حديثاً لذلك ماذا كان موقف الأخوة الإسلاميين بالذات من الحركة الإسلامية في كُردستان العراق، إذ لم ينبرِ أحد منهم للدفاع عنها في مؤتمر عام للمعارضة العراقية في ڤيينّا عام ١٩٩١، بل حاول البعض التشكيك في موقفها.

مادام الواقع يؤكد بعدم وجود المشروع الإسلامي الموحد للحكم، فمن أين يأتي أصحاب هذا الرأي بهذا الخير الكثير، ومتى، وكيف، حتى نرفض هذا الخير القليل؟

أعتقد أنه أمام غياب المشروع أو التطبيق للحكم الإسلامي على المستوى المدون أو على مستوى الأرض اليوم، من الأفضل أن يتمسك الكُرد بهذه الفيدرالية ويقبل بهذا القليل وحقاً انه قليل، إلا انه خير من اللاشيء، وعندما نصل ان شاء الله إلى الحكم الإسلامي ودولة الإسلام نرفض هذه القليل ونطالب بالخير الكثير. هذا وان تحقيق حقوق الكُرد وكُردستان لاينحصر في توفير عدد من الوظائف العامة أو منح الإمتيازات لعدد من المواطنين الكُرد. وليس من العقل السياسي فهم الحقوق الكُردية ضمن هذا السياق. لايتم الحل عن طريق تعيين كردي رئيساً للدولة أو حاكماً، بل المسألة أعمق

١- أنظر محمد أبو صوفه، المتنبي يصور معركة الحدث الحمراء، صحيفة الرأي الأردنية، ١٩٩٧/١١/٥.

وأشمل من ذلك إنّها حقوق المواطنين الكُرد في التمتع بالأمن والسلام، والمحافظة على إقليمهم وحدوده مثلما يحافظ أي مواطن آخر على حدود بيته أو عقاره أو مزرعته، ومثل أية سلطة بلدية – لحي أو لقصبة أو لمركز أو لمدينة– تُحافظ على حدود بلديتها. ومن حيث حقه الطبيعي بإستخدام لغته الذاتية. ومن حقهم الطبيعي جداً أن يكونوا على بيّنة وعلم من أمرهم ومستقبلهم وأن يجدوا الضمانات السياسية في إطار قانوني معين ومحدد بشكل علمي دقيق واضح «الحكم الذاتي، الفيدرالية، المركزية»، هم يريدون الإشتراك الفعلي في الحكم وإدارة الدولة وصياغة القرار السياسي من مناقشته وإصداره وحتى تنفيذه، ويهمهم أن يصبح التوازن السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي في الدولة لصالح جميع المواطنين العراقيين دون تمييز وتفرقة بين أحد وأحد ويجد هذا في الواقع وليس في النص الدستوري فقط، من البديهي أنه ليس بالإمكان إشتراك الجماهير الكُردية وغيرهم والحفاظ على نقطة التوازن السياسي والتكامل هذا دون منح هذه الجماهير حق إرادة التعبير وإبداء الرأي الحر، وحق إدارة ذاتها بذاتها، ودون رفع القيود والأثقال التي تراكمت فوق صدرها منذ تشكيل الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١ – ١٩٢٢، وحتى اليوم التي يشاركها جميع قطاعات الشعب العراقي.

لذا لاتنحصر المسألة في تبوّء شخص كردي ما منصباً وظيفياً عالياً في الدولة، والدليل على ذلك عندما أصبح الراحل ذاكر حسين رئيساً لجمهورية الهند، هل نال المسلمون هناك حقوقهم وحرياتهم الإنسانية المشروعة وهل حصل المسلمون في منطقة كشمير على حقوقهم وحرياتهم، واليوم في ظل هذا النظام في بغداد، إنّ نائب رئيس الجمهورية كردي فهل منع وجوده في هذا المنصب الحساس القضاء على حياة آلاف من المواطنين الكُرد الابرياء بالغازات الكيمياوية، أو عن طريق عمليات «الأنفال» سيئة الصيت.

هذا من جانب، ومن جانب آخر، من حق أي مواطن أو جهة سياسية أو ثقافية إسلامية أن تقتنع بأن تطبيق الشريعة الإسلامية فيه الحل «الإسلام هو الحل» لما يعانيه مجتمعنا الوطني أو الإقليمي من تخلف وتشتت وتفرق، وللغير أيضاً حق إجراء حوار عقلاني بمعنى الحوار لا المواجهة مع أصحاب مثل هذه القناعات، ولاشك أنّ على الإسلاميين أن يقدموا تصوّراً محدداً مفصلاً عن السياسة التي يريدون الإلتزام بها على أن وحدة النظام السياسي الإسلامي في كيان سياسي دولي موحد أو إقليمي موحد تصطدم بواقع مؤلم، وهو أن الشكل القانوني المنظم لتلك الوحدة االإسلامية وذلك الكيان السياسي هو من الأمور الأساسية التي لم يجب الدعاة والفقهاء المسلمون عنها إلا إجابات مبهمة. إذ ما هو شكل النظام السياسي للدولة الإسلامية الموحدة، دولة مركزية موحدة، أم دولة لامركزية؟ ماهي أبعاد تلك اللامركزية، أهي اللامركزية الإدارية أم الإقليمية أم هي على أساس الحكم الذاتي؟ أم هي إتحاد فيدرالي أم كونفيدرالي إسلامي، نظام رئاسي دائم وحكم وراثي مستمر[١] أم حكم دوري مؤقت وهل يكون حكماً ملكياً وراثياً أباً عن جد أم جمهورياً رئاسياً.

١– د. محمد الهماوندي، حقوق الكرد في الشريعة والسياسة، لندن ١٩٩٥.